مجلة جامعة بابل/ العلوم الإنسانية /المجلد ٢٥/ العدد٣ :٢٠١٧

التوجه التركي نحو آسيا الوسطى والقوقاز (١٩٩٠- ١٩٩٨)

احمد جاسم إبراهيم ألشمري يونس عباس نعمة
جامعة بابل /مركز بابل للدراسات الحضارية والتأريخية
Dr.younis@uobabylon.edu.iq

الملخص

بعد فشل التجربة االشيوعية في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي،حدثت تغيرات على فرص وحركة السياسة التركية في الإطار الدولي والإقليمي لاسيما منطقة آسيا الوسطى مما دفع صانعوا القرار السياسي التركي إلى اعادة تكييف التوجهات الخارجية التركية عامة ،لاسيما إزاء جمهوريات آسيا الوسطى ، اذ واجهت النخب التركية على اختلاف اتجاهاتها ومناهجها ، عدة تساؤلات ، من بينها تلك التي طرحها احد الباحثين الأتراك " شاهين البانى" متسائلا" " هل ستصبح تركيا عضوا" في الجماعة الأوربية خلال العقود المقبلة ؟ هل سترى تغيرا" في الاتجاهات السياسية للسياسة الخارجية التركية ؟ وهل سيتألف اتحاد تركي كونفدرالي مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الناطقة باللغة التركية ؟

قسم البحث على عدة مواضيع ،تناول الأول أثر انهيار التجربة الشيوعية على التوجهات التركية، وناقش الثاني تفعيل الدور التركي في آسيا والقوقاز، فيما تعرض الثالث الى الوسائل التركية لتحقيق أهدافها في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وجاء في الرابع العوامل التي تحد من التوجه التركي في آسيا الوسطى والقوقاز.

الكلمات المفتاحية: تركيا ، القوقاز، آسيا الوسطى، السياسة التركية، الاتحاد الاسلامي.

Abstract

After the failure of the experiment in Eastern Europe and the Soviet Union, changes in Turkish politics movement internationally, especially in Central Asia occurred. Makers push the Turkish political decision to re-orientation of Turkish foreign public, especially the Central Asian republics, as it faced the Turkish elites of different trends and approaches, several questions

Including those put forward by one of Turkish researchers, "Shaheen Albany" wondered "" Is Turkey will become a member "of the European Community in the coming decades? Is it you will see a change" in the political trends of Turkish foreign policy? It will consist Turkish confederation with the Islamic republics of Central Asia Turkish speaking? The Search divided on several topics, dealt with the impact of the collapse of the communist experiment on Turkish attitudes, and discussed the second activation of the Turkish role in Asia and the Caucasus, while the third suffered a Turkish means to achieve its goals in Central Asia and the Caucasus region, and came in fourth factors that limit the Turkish trend in Asia Central and the Caucasus.

Key words: Turkey, Caucasus, Central Asia, the Turkish Islamic Union policy.

المقدمة

عقب فشل التجربة االشيوعية في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، طرأت تغيرات على فرص وحركة " ديناميكية " السياسة التركية في الإطار الدولي والإقليمي لاسيما منطقة آسيا الوسطى .ومع الوضع الدولي الذي آل إليه عالمنا المعاصر دفع صانعوا القرار السياسي التركي إلى اعادة تكييف التوجهات الخارجية التركية عامة ،لاسيما إزاء جمهوريات آسيا الوسطى ، اذ واجهت النخب التركية على اختلاف اتجاهاتها ومناهجها ، عدة تساؤلات، من بينها تلك التي طرحها احد الباحثين الأتراك " شاهين البانى"

متسائلا" " هل ستصبح تركيا عضوا" في الجماعة الأوربية خلال العقود المقبلة ؟ هل سترى تغيرا" في الاتجاهات السياسية للسياسة الخارجية التركية ؟ وهل سيتألف اتحاد تركي كونفدرالي مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الناطقة باللغة التركية ؟ وهل ستتأسس علاقات وطيدة بالعالم الإسلامي بحيث تكون جزءا" من اتحاد إسلامي".

هذه الأسئلة وأخرى غيرها تلخص واقع الخيارات المتاحة أمام تركيا اليوم وبالتحديد تركيا في ظل نظام أحادي القطبية وبناء" على ذلك ستركز هذه الدراسة ، على خيار آسيا الوسطى والقوقاز الذي تبلور عقب انهيار الاتحاد السوفيتي قسم البحث على عدة مواضيع ،تناول الأول أثر انهيار التجربة الشيوعية على التوجهات التركية،وناقش الثاني تفعيل الدور التركي في آسيا والقوقاز،فيما تعرض الثالث الى الوسائل التركية لتحقيق أهدافها في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز،وجاء في الرابع العوامل التي تحد من التوجه التركي في آسيا الوسطى والقوقاز.

أولا" : أثر انهيار التجربة الشيوعية في التوجهات التركية :حين انفصلت أذربيجان وأوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وتركمانستان وطاجكستان – من الاتحاد السوفيتي المنهار –، استعادت تركيا طموحاتها القومية والتاريخية [١]. ولهذا نظمت في عام ١٩٩٠ ، مؤتمرا" عالميا" كان شعاره ((توحيد الأمة التركية من الصين إلى البلقان))[٢] . وركز المؤتمرون فيه على وجوب ان تستعيد الأمة التركية وحدتها حيث توجد أقليات تركية ..ومع ذلك لم يقتصر تأثير انهيار الاتحاد السوفيتي في الساحة الآسيوية بل نشط الدور التركي في ساحات أخرى ، منها الشرق الأوسط . لتأدية وظائف جديدة غير تقليدية تتلاءم وظروف عالم الهيمنة الأمريكية .وسنركز في هذا البحث على الساحة الآسيوية وبالتحديد آسيا الوسطى ، وبعض جمهوريات القوقاز ذات الأقليات التركية.

أزاح الانهيار السوفيتي قيدا" كبيرا" عن حركة السياسة الخارجية التركية وأعطاها فرصة وحرية أكبر للمناورة ،والاختيار وفي الانغماس في العلاقات الدولية سواء على المستوى الإقليمي أوعلى المستوى الدولي. كذلك وفر الانهيار السوفيتي فرصة التلاؤم مع اختيارات سياسية جديدة وهنا نكثف حضور ما اصطلح على تسميته بالنموذج الدائري[٣].الذي ظهر الى الوجود في عقد (الستينيات) من القرن الماضي في محاولة لتحديد أطر السياسة الخارجية التركية ، اذ عاد بصيغة أخرى ذلك النموذج في عهد الرئيس الاسبق"توركت اوزال"[٤]حين قدمه ونشرته صحيفة (ملليت) التركية ، إذ يكون بموجبه لتركيا دوائر الحركة التالية :-

١- بحر أيجة

٢- الدائرة الشرق أوسطية

٣- الجمهوريات الإسلامية

٤- مناطق أوكرانيا وجورجيا وروسيا[٥].

وفي أعقاب الحرب الباردة انتقلت تركيا من أطراف أوروبا لتكون في مركز القلب من واقع سياسي واقتصادي جديد يدعى ((أوراسيا))،وتحظى هذه المنطقة التي تشمل بلدان آسيا الوسطى والقوقاز والبحر الأسود باهتمام متزايد فتركيا تخطط لكي تصبح الدولة المحورية في ((أوراسيا)) [٦].

وضع تفكك الاتحاد السوفيتي تركيا في حالة الدولة الأقوى في محيطها الإقليمي ، من حيث كتلتها السكانية الكبيرة ومميزاتها الجيوسياسية ، أو لجهة الفرص الكبيرة التي أتاحها هذا التفكك أمام تنامي القوة التركية دوراً واقتصادا ، وأولى هذه الفرص هي ، ومن دون شك ، انكشاف عالم تركي كبير كان منكفئاًبسبب القوة السوفيتية لمدة سبعين عاماً في القوقاز وآسيا الوسطى وحتى داخل الاتحاد الروسي الحالي نفسه، وهو ما

حدا بالرئيس التركي الأسبق توركت أوزال لطرح فكرة(العثمانية الجديدة) التي هي قيام تركيا بدور حيوي وفاعل في محيطها الممتد من بحر الأدرياتيك إلى سور الصين مروراً بالشرق الأوسط وبذلك تكون فكرة العثمانية الجديدة هي تجاوز لأهم طروحات الكمالية في السياسة الخارجية في الانكفاء إلى حد الانعزال[٧].وفي ضوء ذلك فان أي معالجة جيوستراتيجية لفضاءات حركة تركيا لابد أن ترتبط بدوائر عدة منها:

(الدائرة القوقازية والآسيوية)، أسلامية،(الدائرة العربية)،أسلامية، (الدائرة الأوروبية)، مسيحية ، (الدائرة الدولية)، مسيحية ، حيث تتنوع دوافع الأتراك نحو هذه الفضاءات والدوائر ، فمنها ما هو خاص بالأمن القومي التركي ، ومنها ما هو اقتصادي ، ومنها ذو روابط فكرية، وثقافية، وحضارية [٨]، وغالباً ما تتداخل الدائرة الدولية مع الدوائر الإقليمية ، فالتقارب التركي مع المحيط الآسيوي الإقليمي يأتي متوافقاً مع تحركات الولايات المتحدة في الوصول نحو هذا الإقليم عبر أطراف إقليمية مثل تركيا ، ولهذا يرى الأتراك ضرورة توثيق التحالف مع الولايات المتحدة ، لأن الاتحاد الأوروبي يعمل على تقييد القوى الأخرى في محيطها ، من جهة ، ومن جهة أخرى ، تسعى الولايات المتحدة لتكريس وتدعيم الهيكلية الجديدة لنظام عالمي يأخذ شكلاً هرمياً تتولى فيه الولايات المتحدة الزعامة العالمية [٩]. والملاحظة الجديرة بالذكر ، أن تركيا تشكل أحد القواعد الإقليمية لهذا النظام ، نظراً لعلاقتها مع الولايات المتحدة عبر حلف شمال الأطلسي ، ومن الجهة المقابلة ، من خلال علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز ، وأن هذا سوف يساعد الولايات المتحدة على التحرك نحو هذه المنطقة عبر تركيا [١٠].وهذا التحرك سوف يدفع الولايات المتحدة لتحقيق هدفين :

الأول : التخلص من المطالب الاقتصادية والمالية التركية.

الثاني: الحد من ظهور منظومة عالمية جديدة، تأخذ شكل وفاق جديد للقوة تتراجع فيه الزعامة الأمريكية، ويحدث نوع جديد من التوازن في القوة بين التكتلات الكبرى الثلاث(منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشمالية– نافتا– ،والجماعة الأوروبية، ومجموعة الآسيان) مع تمايز المصالح بينهما حيث يأخذ التنافس درجة أعلى من الحدة والسخونة دون الوصول إلى مستوى الصراع الساخن نظراً لوجود درجة عالية من الاعتماد المتبادل تفرضها الطبيعة الاقتصادية للنظام العالمي[١١]. وستجد تركيا مكاناً لها في هذا الترتيب من خلال وقوعها في منتصف الطريق الموصل بين المجموعة الأوروبية لأنها تقع على حدودها الجنوبية من جهة، ومجاورتها من جهة أخرى لدول وسط آسيا عبر القوقاز ، ومن هنا لوحظ تزايد الدعم الأمريكي لتركيا ولتحالفها العسكري مع إسرائيل الذي لا يتأثر كثيراً بتوترات العلاقات التركية – اليونانية ، فمن ناحية باتت أهمية تركيا الإستراتيجية في إطار الإستراتيجية الأمريكية أكبر أهمية من اليونان سواء تتعلق هذه الإستراتيجية بالشرق الأوسط أو آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان أو بتطويق روسيا. ومن ناحية أخرى فان الولايات المتحدة التي تتبع سياسة ناجحة نسبياً في ضبط سباق التسلح بين تركيا واليونان لضمان عدم حدوث اختلال حاد في توازن القوى في بحر أيجه، أثبتت حتى الآن أن بمقدورها التدخل عند الضرورة للقيام بدور ((الوسيط)) أو ((المهدئ)) لهذه التوترات لمنع نشوب صدام عسكري مباشر بين عضوي الناتو . اذا" فالمتغير التركي مهم في الجنوب كأهمية المتغير الألماني في أوروبا ، ففي القرون الماضية ، كانت تركيا باعتبارها مركز الإمبراطورية العثمانية ، تهيمن على البلقان وجنوب شرق أوروبا ، الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وكانت أيضاً قوة مهيمنة في القوقاز ، واليوم تركيا في موضع مناسب لمد نفوذها إلى مناطق آسيا الوسطى وساحل الفولغا التي يقطنها غالبية من السكان المنحدرين من أصل تركي ويضمنها جمهوريات جزء من روسيا

الاتحادية (تاتارستان وبشكيريا)، ومع زوال التهديد السوفيتي عن تركيا بدأت تركيا تبحث عن إستراتيجية جديدة (تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية) لها في المنطقة ، وبذا انتقلت إستراتيجيتها من واجب الدفاع عن حدودها مع الاتحاد السوفيتي الى إستراتيجية هجومية تجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة(١٢).

ان غياب الخطر الاستراتيجي الشمالي خلق فرصة لتركيا لتكون قوة أقليمية كبرى لولا الاحداث التي اندلعت في (البوسنة وقره باغ)[١٣] واتخذت طابعا" عرقيا" ودينيا" واضحا" ، وانتهت الى غلبة واضحة لخصوم تركيا فأثرت بقوة في طموحاتها الاقليمية (١٤). فقد ادى انهيار الاتحاد السوفيتي اواخر عام ١٩٩١ الى ظهور اكثر من خمس جمهوريات أسلامية الغالبية العظمى من سكانها تعتنق الاسلام وتنحدر من اصول تركية(١٥) ، الامر الذي يعني من وجهة نظر تركية امكانية اقامة عالم تركي تكون تركيا نواته ومركز القيادة فيه(١٦).

لقد سيطرت الدولة العثمانية على منطقة آسيا الوسطى التي تضم اذربيجان واوزبكستان ، قيرغزستان ، كازاخستان ، تركمانستان ، وطاجاكستان)، سيطرة شبه كاملة طوال القرنين الخامس عشر والسادس عشر،ولم يقض على تلك السيطرة سوى تحالف أوروبي بزعامة إمبراطورية الهابسبورغ النمساوية. وعندما وقع انقلاب عسكري في أذربيجان قاده" انور باشا عام ١٩١٨" لتخليص تركستان من السيطرة الشيوعية،اعلنت تركيا تشجيعها للانقلاب، الا ان الجيش السوفيتي الأحمر دخلها عام ١٩٢٠ وأعلنها جمهورية سوفيتية (١٧). وان تركيا ليست غريبة عن منطقة آسيا الوسطى وربما كانت السياسة التركية على قرب مما حدث على الساحة الآسيوية في أواخر العهد السوفيتي ، ومما يوحي بذلك ان وزارة الخارجية التركية أنشأت عام ١٩٨٩ ادارة خاصة ، مهمتها إعادة الروابط والأواصر مع الأقليات التركية في كل مكان في العالم وتقديم المساعدات الثقافية والاقتصادية اليهم. ومثلما شجعت تركيا محاولة اذربيجان للاستقلال عام ١٩١٨ ، فأنها كانت أول دولة تعترف بجمهورية أذربيجان المستقلة في آب ١٩٩١ (١٨). وأول دولة تدعم استقلال هذه الجمهوريات في الأمم المتحدة . وكان لهذا الموقف وتأثير المجموعة الإسلامية الأثر الكبير في اعتراف المجتمع الدولي بهذه الجمهوريات[١٩] .لاسيما اذا عرفنا ان تركيا قدمت مساعدات كبيرة الى هذه الجمهوريات عندما كانت ضمن دولة الاتحاد السوفيتي من اجل حصولها على الاستقلال(٢٠).ومن مظاهر الدور التركي في آسيا الوسطى،مساعدة الجمهوريات الإسلامية فور إعلان الاستقلال للحصول على الاعتراف الدولي والإسراع بتقديم المنح الدراسية لطلابها ، وإمدادها بالآلات والمطبوعات التركية وإرسال الوفود الاقتصادية والسياسية إليها والبحث في جدوى الاستثمار والتعاون الاقتصادي التركي معها [٢١]، وتدريب الملاكات العسكرية لبعضها وفقا" للنظم التركية(٢٢) . فضلا" عن ذلك عملت على خلق أطر تنظيمية لعلاقاتها بالجمهوريات الخمس ذات الأصول التركية [٢٣]. وجاء على لسان رئيس الوزراء التركي " ان تركيا قبلت مسؤولية تمثيل العالم التركي ، وقد حان الوقت لإقامة رابطة تركية بين هذه الجمهوريات القريبة ثقافيا" بعضها من بعض ولا يمكن لأحد ان ينكر ان هناك عالما" تركيا" بين بحر الادرياتيك وسور الصين "(٢٤).

يتضح لنا مما تقدم ان تركيا تمثل مكانا" مرموقا" في مدركات صناع السياسة في الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق لمتاخمتها هذه الجمهوريات جغرافيا" ، وكإحدى منافذها الهامة على البحار الدولية اذ لا تمتلك هذه الجمهوريات أي منفذ على البحر الا عن طريق تركيا . فضلا" عن ان المدخل الديني – الثقافي والاقتصادي يسهمان في تحقيق هذه المكانة[٢٥] .وأن الروابط اللغوية والعرقية في تلك الجمهوريات تضفي بعدا" اكبر وتقاربا" أوثق بينها وبين تركيا .فضلا" عن ان التوجه التركي نحو

الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز يحقق لتركيا هدفين اولهما يخص تركيا ومكانتها الإقليمية في هذه المنطقة واستعادة موروثها التاريخي هناك . والثاني يتعلق بالعلاقة مع الغرب والولايات المتحدة عن طريق المقتربات التي ستوفرها تركيا من خلال هذه المنطقة مع مناطق أخرى كمنطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية محل اهتمام الولايات المتحدة والغرب خاصة.

ثانيا" : تفعيل الدور التركي في آسيا الوسطى والقوقاز

ما لبثت الجمهوريات الإسلامية المنبثقة عن انهيار الاتحاد السوفيتي أن أعلنت عن استقلالها حتى بادرت الحكومة التركية إلى الاعتراف الرسمي بها ، وكانت السباقة في إقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها ، داعية قادتها إلى توحيد جهودهم من اجل انبعاث الأمة التركية[٢٦] ، لا سيما ان تركيا لاتعد نفسها بالنسبة الى هذه الدائرة دولة جوار جغرافي فقط ، بل هي ترى أيضاً ان حركتها هناك تمثل في احد وجوهها ، احياء" للتواصل العرقي والثقافي بالمعنى العام مع الجذور التاريخية ، –الا ان الزعم بان العواطف القومية والتاريخية والرغبة في استتباب الأمن هي الحوافز الوحيدة للسلوك التركي تجاه آسيا الوسطى أمر ينطوي على قدر من المبالغة –، فالغاية الحقيقية وغير المعلنة لدى تركيا تكمن وراءها أهداف سياسية واقتصادية سنبينها آتيافيما بعد"– . ففي المؤتمر الذي نظمته تركيا عام ١٩٩٠ تحت شعار(توحيد الأمة التركية من الصين إلى البلقان)، ركز المؤتمر فيه على ضرورة استعادة الأمة التركية لوحدتها حيثما توجد أقلية تركية[٢٧]. وقد تراءى للقادة الأتراك ، ابتداءً ،إن انكشاف هذه الجمهوريات أمام الطموحات التركية قد يبشر بتأسيس (عالم تركي)، فقد أشار الرئيس التركي الراحل توركت اوزال في رسالة بعثها إلى الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش إلى ان القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً تركياً مبشراً ببداية عهد جديد لتركيا بقوله " ويجب أن لا نتعجب إذا ما أصبحت تركيا مركزاً للنظام العالمي الجديد"[٢٨] .أما الرئيس التركي الاسبق سليمان ديميرئل فقد أوضح حقيقة الطموحات التركية في هذا الشأن بقوله "إن تعبير العالم التركي ليس تعبيراً قصصياً ، نحن الأتراك يجب علينا أن نضع دائماً هدفنا عالياً ونعمل على بنائه[٢٩].

تلاقت جملة عوامل حفزت وساعدت الأتراك على الاندفاع بحيوية ، في المراحل الأولى لاستقلال الجمهوريات الإسلامية،لإيجاد مصالح ومراكز نفوذ فيها ، ومن هذه الدوافع ما يعود الى حقائق جغرافية وتاريخية ثابتة ، ومنها ما أفرزته التطورات الدولية والإقليمية في أعقاب الحرب الباردة . وقد كان حتما على السياسة الخارجية التركية ان تواجه معوقات عدة ليس اقلها المشكلات والحاجات الاقتصادية التي تعانيها تركيا وهذه الجمهوريات على السواء ، وعدم اليقين في أي الخيارات السياسية هو الأفضل لشعوب ونخب هذه البلدان المنعتقة لتوها من الأيديولوجية الشمولية . ولبيان الدوافع الحقيقية التي تهدف تركيا إلى تحقيقها والتي تشتمل على دوافع سياسية واقتصادية هي[٣٠] :

١– يتسم التوجه الإقليمي التركي صوب آسيا الوسطى والقوقاز بالعمل على تحقيق قدر كبير من الفاعلية السياسية لتركيا بالعمل على ملء الفراغ السياسي الذي أحدثه انهيار الاتحاد السوفيتي في المنطقة والحيلولة دون تغلغل إيران فيها لما لذلك من أثار سلبية في تركيا في حالة قيام أنظمة حكم في هذه الجمهوريات موالية لإيران أو منجذبة لأنموذجها[٣١]. أو لجهة قيام أنظمة (حكم إسلامية) مما يعني حرمان تركيا من دور إقليمي محتمل لها في المنطقة [٣٢]، لذا أكد الرئيس التركي توركت اوزال على ان تركيا ستكون مخطئة بتجنبها القيام بدور ما لتدعيم التعليم الديني في المنطقة على غرار أنموذجها بوصفه أنموذجا" مقبولا" لدى الغرب لكونه يمثل الإسلام الديمقراطي العلماني الذي يمثل سدا" منيعا" في وجه التغلغل الايراني الذي يلاقي رفضا" من الغرب[٣٣]. الأمر الذي سيكسب تركيا دعم الدول الغربية وتاييدها فضلا عن الولايات المتحدة [٣٤]، سياسياً

واقتصادياً ، بالشكل الذي ينعكس ايجابياً على تطلعاتها لأداء دور إقليمي لا يمكنها القيام به دون دعم أمريكي فعلي . وكذلك أكدالرئيس التركي أثناء زيارته لواشنطن ،قائلا" " ان تركيا تطمح الى أن تكون بوابة الغرب في المسرح الإقليمي باعتبارها أنموذجا" للديمقراطية والتحديث الاقتصادي والتقني " [٣٥]. وهي لهذا تعلن عن تشجيعها للتطور الديمقراطي في المنطقة وعن إمكانية رعايتها لهذا الاتجاه باعتبارها دولة علمانية غالبية سكانها مسلمة ، وذات نظام ديمقراطي واقتصاد حر [٣٦].

٢- التقارب مع الرغبة الأمريكية في هذه المنطقة [٣٧]، لاسيما بعد ادراك تركيا لنوايا الولايات المتحدة والغرب في رفض عودة الجمهوريات الى النفوذ الروسي ثانية" ورغبة الولايات المتحدة والغرب في تنشيط الدور التركي المعرقل لعودتها ثانية لروسيا وربطها بالنموذج الغربي السياسي والاقتصادي عبر تعميم النموذج التركي العلماني وللتصدي للحركات الإسلامية في هذه الجمهوريات[٣٨].

٣- محاولة التعويض عما تصوره قادتها من ضعف في مستوى ارتباطها بالغرب لاسيما امنياً وعسكرياً في ضوء ما تمخض عنه انهيار الاتحاد السوفيتي من تغيرات ،[٣٩] مما دفعها إلى البحث عن دور مؤثر في مناطق أخرى مثل حوض البحر الأسود ووسط آسيا والقوقاز ، وهذا التوجه يكتسب أهميته بعد توسع حلف شمال الأطلسي باتجاه شرق أوروبا إذ إن الأتراك يضعون علاقاتهم مع هذه الجمهوريات في إطار تعزيز موقفهم وأهمية دور بلادهم في التحالف الغربيمن جهة وخطوة نحو الاندماج في أوروبا من جهة أخرى[٤٠].فضلا" عن تقوية الموقف التركي في مواجهة الجماعة الأوروبية ، فتركيا بتعاونها مع هذه الجمهوريات بفتح الآفاق التجارية والتسويقية امام الجماعة الأوروبية من المدخل التركي وكذلك تعزيز الموقف التركي تجاه الغرب[٤١] .

٥- أن القصور في إمكانيات تركيا الاقتصادية والمالية ، وهي الوسيلة الرئيسة لدعم نفوذها في الجمهوريات الإسلامية يجعل الحاجة قائمة لدعم أمريكي ، سياسياً واقتصادياً ، لها لتعويض ماخسرته تركيا نتيجة الأضرار التي تكبدتها من الحظر على العراق- وهنا كلام للرئيس التركي توركت اوزال أكد فيه ((أن تركيا قد تكبدت أضرارا" نتيجة الحظر على العراق ، وقد حسبنا حساباتنا لهذه الأضرار التي سنتكبدها – أن تركيا وبشكل اكبر قد تكبدت أضرارا" ويجب التفكير مليا" في كيفية التعويض من هذه الاضرار . ان المهم هو التأكيد ان تركيا منطقة مستقرة وآمنة وهناك مناقشات حول تعويض تركيا من الاضرار التي تكبدتها نتيجة الحظر))[٤٢]. فضلا" عن أن هناك امكانية كبيرة لاستثمار موارد المنطقة الكبيرة لاسيما في قطاع الزراعة وما تعد به اسواق آسيا الوسطى وما وراء القوقاز من الناحية التجارية في مواجهة الاوضاع التركية الاقتصادية المتردية من حيث ارتفاع حجم الديون والبطالة والتضخم [٤٣]. وتوسيع علاقات تركيا مع الدول العربية ودول آسيا الوسطى لتشمل مشروعات اقليمية حيوية كالمياه والصناعات العسكرية والطاقة ، وذلك من خلال بناء نظام اقليمي شرق اوسطي متطور تشترك تركيا في قيادته[٤٤] . والعمل على الاستفادة من الطاقة الكامنة لدى جمهوريات آسيا الوسطى واستثمارها لحل مشاكل تركيا الاقتصادية وإمكانية تبلور اول سوق اسلامي كبير يضم الجمهوريات الإسلامية في هذا الحجم من العالم [٤٥] للقيام بدورها المرغوب فيه من جهة ، وللحد من نفوذ وأدوار قوى غير مرغوب فيها أمريكياً كإيران وروسيا الاتحادية والصين وغيرها[٤٦].

٦- بالمقابل فان الولايات المتحدة دعمت المساعي التركية للحصول على النفوذ في هذه المناطق ضد الدول المنافسة [٤٧]، فلم يخف المسؤولون الأمريكان غبطتهم من تحرك تركيا لإرساء أنموذجها (العلماني الديمقراطي) في هذه الجمهوريات[٤٨]. وكانت الإدارة الأمريكية، وبحسب تصريح صادر عن البيت الأبيض ، قد أعلنت انها ستحث وتدعم تركيا لتنمية علاقاتها وتأثيرها في هذه المنطقة[٤٩] . ومرد ذلك – على ما يبدو –

هو أن تسهيل انفتاح هذه البلدان على تركيا والغرب عموماً سيعطي واشنطن دفعاً قوياً لإقامة وتعزيز نفوذها ودخول الشركات والاستثمارات الأمريكية فيها . أي إعطاء تركيا دورا وسيطاً لخدمة المصالح الأمريكية والغربية وهو دور لا ترفضه تركيا طالما يتيح لها مكانة متميزة في المنطقة من جهة ، ويؤمن استرداد جزء من أهميتها المفقودة بالنسبة للغرب بعد زوال الخطر السوفيتي من جهة أخرى ، وما يخدم ذلك تنامي الشعور لدى الأتراك بوجود روابط مشتركة بين بلادهم وشعوب هذه الجمهوريات لا يمكن تجاهلها تتمثل بالروابط العرقية والتاريخية والثقافية والجغرافية.

إن أهمية الولايات المتحدة في دعم النفوذ التركي في الجمهوريات الإسلامية برزت بوصف الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش ، خلال زيارته لهذه الجمهوريات ، تركيا بكونها شريكاً للولايات المتحدة وأنموذجاً للآخرين لاسيما الجمهوريات المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى[٥٠].إن الربط بين علاقات تركيا مع هذه الجمهوريات وعلاقاتها مع الولايات المتحدة والحصول على مساعداتها يوضح أهمية تركيا في هذه المنطقة ، من وجهة النظر الغربية ، فهي تمثل الوجه الإسلامي للنفوذ الغربي الذي قد يلبي ـــ إلى حد ما ـــ الشعور العام لدى أبناء هذه البلدان الهادفة إلى المحافظة على الانتماء الإسلامي وتقويته بحسبانه ركناً أساسياً في البناء الثقافي لهذه المجتمعات بعد ردحاً من النفي الديني والفكري.

نستنتج مما تقدم أن التوجه التركي نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز يحقق لتركيا هدفين:اولهما ذاتي يخص تركيا ومكانتها الاقليمية في هذه المنطقة واستعادة موروثها التاريخي في تلك المنطقة.والثاني يتعلق بالعلاقة مع الغرب والولايات المتحدة عن طريق المقتربات التي ستعوضها تركيا من خلال هذه المنطقة مع مناطق اخرى كالشرق الاوسط والمنطقة العربية محل اهتمام الولايات المتحدة والغرب. فضلا" عن ان توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة ظلت تحظى بالأهمية في أولويات السياسة الخارجية التركية ، وان التغيرات التي اكتنفت أنماط العلاقات الدولية قد دفعت الأتراك إلى البحث في مسالك جديدة لتعزيز تلك العلاقة والارتقاء بها من البعد الواحد أبان الحقبة السوفيتية وصولا إلى شراكة إستراتيجية تساعد تركيا في تحقيق أهدافها الإقليمية ، أوروبيا ، وأورآسيا ، وشرق أوسطيا ، وتخدم من جهة أخرى المصالح الأمريكية الآخذة بالاتساع في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط والبلقان .

ثالثاً: الوسائل التركية لتحقيق أهدافها في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

١- **الوسيلة السياسية:** بادرت تركيا فور إعلان الجمهوريات استقلالها إلى الاعتراف بها كدول مستقلة ذات سيادة ، وكذلك شرعت ببناء علاقات دبلوماسية معهاوسعت للحصول على اعتراف دولي باستقلال هذه الجمهوريات ، وقبول عضويتها في المنظمات الدولية، وحرصت تركيا في إطار تحركها على ان تبدو بمثابة (الأخ الاكبر) لهذه الجمهوريات [٣٥].وسعت في الوقت نفسه الى تشجيع دول المنطقة على تبني الأنموذج التركي للعلمانية والديمقراطية والاقتصاد الحر خاصة، وأن هذا التوجه يحظى بالدعم الأمريكي حيث يقول (برنت سكوكروفت)) مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق(جورج بوش) ((ان تركيا مثال رائع لدولة ديمقراطية إسلامية))[٣٦]. هذا وقد كانت مواقف دول المنطقة تجاه السياسة التركية تتسم بالإيجابية ، فعلى سبيل المثال نذكر هنا تصريح (أسلام كريموف) رئيس جمهورية اوزبكستان عندما قال((إنني أعلن امام العالم بأسره ان بلادي سوف تسير قدماً في النهج التركي وقد اخترناه ولن نعود للوراء))[٣٧]. أما(نور سلطان نزار باييف)فيقول(اننا نريد اقامة السوق الحرة والنموذج التركي هو الوحيد امامنا))[٣٨]. أما(حسن حسانوف) رئيس وزراء اذربيجان فقد صرح قائلاً ((اننا نريد ان تمثلنا تركيا امامالعالم الخارجي))[٣٩]. ويبدو أن تصريحات قادة هذه الدول تعكس أنموذجاً سياسياً معيناً هو نموذج فصل الدين عن السياسة وهو

ماسار عليه القادة الاتراك منذ الغاء الخلافة العثمانية في العام ١٩٢٤ وهو مايؤيده الغرب[٤٠].وفي أطار السعي التركي لتوسيع نطاق التعاون مع دول المنطقة جاءت فكرة عقد لقاءات القمة بين رؤوساء الدول الناطقة بالتركية، حيث عقدت القمة الاولى في أنقرة عام ١٩٩٢ ،وقد اولت تركيا الاهمية لاستمرارها[٤١].

٢- **الوسيلة الاقتصادية:** رأت تركيا في المدخل الاقتصادي اداة في تحقيق اهدافهافي المنطقة ، فأبرمت تركيا عدداً من الاتفاقيات الثنائية خلال زيارة (ديميريل) هذه الجمهوريات في مايس ١٩٩٢[٥١]، بضمنها عقد صفقة اعتمادات بقيمة ٢٥٠ مليون دولار مع اوزبكستان و ٧٥ مليون دولار مع قيرغيزستان[٤٢]. وبغية تنسيق المساعدات المقدمة من تركيا الى هذه الجمهوريات تنسيقاً اكثرفعالية فقد تم استحداث (وكالة التنمية والتعاون التركي) في كانون الثاني ١٩٩٢، أنيطت لها مهمة تسيير أنشطة التعاون الاقتصادي والثقافي مع هذه الجمهوريات، وبلغ مجموع ماخصصته تركيا من أموال لاستدانة دول المنطقة حوالي ١.٢٧٥مليار دولار الغاية منها جعل دول المنطقة ساحة استثمار مشجعة وقد بلغ حجم التجارة بين تركيا ودول المنطقة ١.٩ مليار دولار [٥٢]،فيما تجاوز حجم استثمارات الشركات التركية في المنطقة ٣.٥ مليار دولار كما بلغت قيمة المشاريع التي نفذتها الشركات التركية المقاولة ١٢ مليارردولار[٤٣]. وقد قامت تركيا بأحياء منظمة التعاون الاقتصادي (الايكو)، لتحقيق التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، وتطوير الاقتصاد التركي وهو الامر الذي أثار استياء روسيا، التي طالبت الجمهوريات المستقلة- على لسان نائب رئيس الوزراء الكسندر شوزخين- بأن تختار بين الاتحاد الاقتصادي الذي تقوده روسيا او اتحاد بديل بينها وبين تركيا وايران وباكستان[٤٤].

٣- **الوسيلة الثقافية:** ففي الميدان الثقافي عملت تركيا على ادخال المطبوعات التركية من كتب ومجلات وصحف وادخال آلات طابعة باللغة التركية ، كما قامت بأنشاء محطة تلفزيونية اسمتها(افراسيا) لنقل البرامج التركية، كما وفرت تركيا عدداً من الزمالات الدراسية لطلاب تلك البلدان وصلت الى ١٠٠٠٠ زمالة في الجامعات التركية[٤٥]، فضلاً عن ذلك قامت بأرسال المعلمين الاتراك للعمل في مدارس تلك البلدان، وعملت على تسهيل الاتصالات الجوية والهاتفية مع تلك الجمهوريات ، وتخصيص مؤسسات مهتمة بالشؤون الثقافية كدائرة الثقافات والفنون المشتركة [٤٦]. وكذلك وسعت تركيا وبقوة من اجل تغير احرف الكتابة من الحروف السلافية الى الأبجدية اللاتينية،وقد تكللت هذه الجهود بالنجاح عندما استطاعت وكالة التعاون والتنمية التركية في عقد اجتماع في أنقرة بتاريخ ٨ آذار ١٩٩٣، وكان الهدف من الاجتماع التوصل الى ابجدية واحدة مشتركة وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على صورة مشتركة حول ابجدية تركية مكونة من ٣٤ حرفاً، لذلك اقترح اوزال الاحتفال بيوم العاشر من آذار يوم توقيع الاتفاقية من كل سنة (عيد اللغة)[٤٧]. وسعت تركيا الى الحد من النفوذ الايراني ذي الخطاب الاسلامي واحتمالية انتشاره في المناطق الناطقة باللغة التركية، مما دفعها في ان يكون لها حضور اسلامي في هذه المناطق، فضلاً عن الحضور العلماني وذلك من خلال انشاء (مجلس الشورى الاسلامي) في العام ١٩٩٥ ،يكون تحت زعامتها ويهدف الى تنسيق الجهود والعمل على بحث القضايا الاسلامية في هذه المناطق[٤٨].

٤- **الوسيلة العسكرية:**تدرب الأكاديميات العسكرية التركية سنوياً حوالي ٤٧٠ طالباً من دول آسيا الوسطى والقوقاز، وكذلك تقدم تركيا مساعدات عسكرية الى دول المنطقة ، حيث قدمت تركيا مساعدات عسكرية الى أوزبكسان[٥٣]،بلغت قيمتها ١.٥ مليون دولار ، وتساعد في تدريب وتجهيز الجيش الاوزبكي[٤٩]. وقعت تركيا مع كازاخستان على اتفاقية للتعاون العسكري من اجل زيادة التعاون بين البحرية التركية والبحرية الكازاخية،[٥٤] والمساهمة في تدريب طلاب القوة الجوية الكازاخية في الكليات العسكرية التركية [٥٠]. فضلا" عن ذلك تسعى تركيا لتؤدي دور (الجاذب)، لضم بعض الدول الآسيوية التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي

السابق الى حلف الناتو، وهو مايجعل نفوذ الحلف يدق وبكل قوة ابواب روسيا والصين[٥١]. لاسيما وان خطط توسيع حلف الناتو تتضمن ضم هذه الدول، بما يمكنه من الوصول الى ابواب روسيا ومحاصرتها والحيلولة دون أمكانية انشاء تحالف بين روسيا والصين، والسيطرة على مناطق البترول الغنية في جمهوريات آسيا الوسطى، ومحاصرة النفوذ الايراني في المنطقة[٥٢].

رابعاً : العوامل التي تحد من التوجه التركي في آسيا الوسطى والقوقاز : ان محاولات تركيا لمد نفوذها في آسيا الوسطى والقوقاز لاقى نجاحات محدودة ، ذلك أنها كانت تعوزها القدرة على استيعاب تلك الجمهوريات وتلبية متطلباتها في المجال الاقتصادي والتكنولوجي فضلاً عن أزمتي الاندماج والتغلغل ، فهناك كثير من الكلام عن عجز أنقرة في الايفاء بالتزاماتها المالية تجاه تلك الدول ، فضلا" عن ذلك التوجس والريبة لدى نخب وقادة تلك البلدان من حقيقة أهداف السياسة التركية تجاههم[٥٥]، وفي ما يلي عرض لأهم هذه المحددات :

١- محدودية قدرات تركيا (المالية-الاقتصادية) : بسبب مشكلاتها الاقتصادية وضعف التمويل لديها أجبرت تركيا على خفض مستوى خططها الطموحة ، فهي تعاني من نقص في المصادر المالية بما يؤهلها للقيام بدور سياسي واقتصادي فاعل في المنطقة . وأن معظم بلدانها ذات اقتصاديات ضعيفة لا تحقق منافع مضمونة للاقتصاد التركي ، وأن هذهِ الجمهوريات تريد من تركيا أن تكون إسهاماتها في التعاون الاقتصادي على شكل مساعدات اقتصادية ومالية مما ادى بالنتيجة الى أن التعاون الاقتصادي بين الجمهوريات الاسلامية وتركيا لم ينم سريعاً كما كانت الاخيرة قد توقعت[٥٦] .ولادراك أتراك آسيا الوسطى بحقيقة أمكانيات تركيا الاقتصادية المتواضعة ، كانت خيبة الأمل الأولى لتركيا في نتائج القمة الأولى للناطقين بالتركية التي عقدت بأنقرة في تشرين اول ١٩٩٢ حينما دعا أوزال الى إقامة سوق تركي وانشاء بنك تجارة وتنمية تركي مشترك الا أنه لم يتقرر عنها سوى انشاء فرق عمل لتبني علاقات أوثق بين الدول المشاركة [٥٧]. وهذا يؤكد بالنتيجة على ان الطموحات التركية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز لاتوازيها القدرات المطلوبة . فصحيح ان تركيا لديها ما تقدمه، لكنه ايضا ليس لديها الكثير مما تحتاج اليه المنطقة .

٢ــ محددات المنطقة ذاتها: تشكل البنى والعلاقات الاقطاعية القديمة والتي لا تزال سائدة بدرجات متفاوتة عقبات مضافة ، فهذهِ الجمهوريات بإستثناء أذربيجان ، " ما زالت مجتمعات اقطاعية ولم تستطع بما فيه الكفاية الانتقال الى شخصية ثقافية على مستوى البنية الفوقية ، ولا الى ثنائية الريف – المدينة على مستوى البنى التحتية" [٥٨] . وأن هناك عاملاً آخر يجعل عملية التقارب بين تركيا وبلدان المنطقة ذات مسار بطيء ، ويتمثل بسيادة الأنماط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي زادت ، على عكس ما هو متوقع ، من تجذرها النظم الشمولية للاتحاد السوفيتي ، وفي هذا الصدد فأن أوزال قد أبدى تحفظه من إقامة علاقة مفتوحة وغير مقيدة مع أنظمة ما زالت بقايا الاستبداد عالقة فيها ، وان إزالتها والانتقال الى تفكير جديد – الديمقراطية واقتصاد السوق – قد يستغرق وقتاً طويلاً بل أطول من المتوقع [٥٩].

من جهة أخرى فان شعوب وقادة هذهِ الدول ، وبعد تخلصها من حقبة الحكم القسري الشيوعي تواقة لتأكيد سياستها الوطنية وعدم الانسياق وراء أية اغراءات اقليمية . فضلاً عن أن دعاة (الرابطة التركية) الأساسيين وهم (التتار) فأنهم يعيشون في إطار الفدرالية الروسية (جمهورية تترستان ذات الحكم الذاتي) لا في الجمهوريات المستقلة [٦٠] .

٣ــ المحدد الجغرافي:على الرغم من توافر كثير من العناصر المشتركة بين تركيا والجمهوريات الاسلامية ، فان التكامل الاقليمي يبقى متعذراً إذ تشكل أرمينيا حاجزاً حائلاً بين تركيا وتلك البلدان[٦١] ، وعلى الرغم من أن وسائل النقل والمواصلات الحديثة قد ألغت أو حدت ــ على الأقل ــ من تأثير فقدان التجاور بين الشعوب،

الا أن ذلك يبقى حيوياً لحالة تركيا ورغبتها في امتلاك أغلب عناصر التواصل والاندماج مع محيطها التركي، من جهة ولأن ما يعزلها عن ذلك المحيط جار عنيد (أرمينيا) لها معه مشاكل موغلة في القدم تتصل بأطماع أقليمية (قارص ، وأردهان ، وطرابزون) وطموحات امبراطورية (أرمينيا الكبرى) ، ومطالبات ثأرية (الاعتراف بالمجازر الأرمينية)[٦٢] . وقد فشلت جهود تركيا في تأمين ذلك التواصل من خلال مقترح مقايضة مقاطعات أرمينية بأخرى أذرية وذلك في اطار تسوية سلمية للنزاع الأرمني – الأذري حول أقليم (قره باغ) بحيث يتيح ارتباطاً أرضياً بين تركيا وأذربيجان عبر جمهورية نخجوان الأذرية ذات الحكم الذاتي المجاورة لتركيا والمعزولة عن أذربيجان بالأراضي الأرمينية [٦٣]، الا أن أرمينيا رفضت هذا الاقتراح خشية منها أن يعمق ذلك من عزلتها الجغرافية ويحرمها من حدودها مع ايران [٦٤].

وبصدد اهمية ذلك يقول وزير الخارجية التركي الأسبق،اسماعيل جم،" أما بالنسبة لمنطقة القوقاز ، وأذربيجان جزء منها ، فعلاوة على كونها منطقة الجوار المباشر ، فهي جسرنا الى آسيا الوسطى ، والحفاظ على استقلال وسيادة دولها ، والمساهمة السلمية في حل نزاعاتها الداخلية والخارجية تعد بمثابة مفاتيح السلم والاستقرار في المنطقة " [٦٥] .

٤ــ الضغوط الغربية : يمارس الغرب والولايات المتحدة تحديداً ضغوطاً على تركيا لتقييد حدود وطبيعة توجهاتها نحو الجمهوريات الاسلامية ، مما يعرقل تالياً نفاذية سلسة لتركيا الى المنطقة . فالولايات المتحدة غير الراغبة في أن تخلي ميدان التنافس هذا للأطراف الأخرى ، ايران تحديداً ، خشية وقوع المنطقة تحت تأثير(الأنموذج) الايراني ، وهو ما أفصح عنه جيمس بيكر ، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ، أمام الكونغرس الأمريكي في شباط ١٩٩٢ بقوله أن أحد أسباب جولته في آسيا الوسطى " هو النشاط الدبلوماسي الايراني في تلك الجمهوريات" ، لذلك فأنها تقف تلقائياً الى جانب تركيا في هذا التنافس [٦٦]. الا أنها (واشنطن) في الوقت عينه ، لديها محدداتها كي ما تعطي دعمها لأنقرة ، ومنها ان لا يكون المعتقد الديني (الإسلام) أساساً للتحرك التركي ، لذلك يتوجب على الأتراك إقناع تلك الجمهوريات باختيار الأنموذج التركي بأبعاده العلمانية والديمقراطية واقتصاد السوق ، وإدراك قادتها بأن تقدم بلدانهم مرهون باعتماد هذا الخيار[٦٧]. ويبدو ، هنا ، أن توظيفاً ، حتى لو كان معتدلاً ، للإسلام كرابط بين تركيا وأتراك محيطها قد يثير قلق واشنطن من أن يساعد ذلك على تحفيز التيارات الاسلامية في هذهِ البلدان[٦٨] ، وقبلها في تركيا ذاتها ، لا سيما وأن تجربة وصول حزب الرفاه الى السلطة ليست ببعيدة . ولعل الكلمات المعبرة للرئيس القرغيزي عسكر أكاييف أمام مضيفه توركت أوزال في كانون اول ١٩٩١ ، " لقد تحررنا من الإلحاد واتجهنا صوب الله " بمثابة ناقوس خطر داهم على الاتراك انعكاسا لذلك . فبادر الأتراك الى إجابته ، على لسان رئيس المجلس الوطني التركي الكبيرالاسبق حسام الدين جوندروك ، بالقول " لقد تحررنا بفضل اصلاحات أتاتورك .. إن أنموذج الدولة العلمانية لكم ولقرغيزستان سيعطي نتائج إيجابية .. أن الخطر الأكبر عليكم هو تكوين دولة دينية " [٦٩].

من جهة أخرى مَرَّ الأنموذج التركي بمرحلة اختبار قاسية ، فبعد وصول حزب الرفاه الاسلامي الى السلطة مؤتلفاً مع الطريق الصحيح خلال ١٩٩٦ – ١٩٩٧ ، زار زعيم الحزب ورئيس الحكومة نجم الدين أربكان دولاً إسلامية كايران وليبيا وإندونيسيا وماليزيا لكنه لم يزر آسيا الوسطى ولا حتى أذربيجان . ولم تشترك أي من الجمهوريات الاسلامية في اجتماعات (الدول الثمان الاسلامية) مما أثار شكوكاً حول أهلية النموذج التركي لتتمثل به هذهِ البلدان في وقت كانت الحكومة التركية نفسها تنفر من تأييد العلمانية [٧٠] . وهذا اظهر ان الأتراك قد أخفقوا في كسب دعم سياسي لأهداف سياستهم الخارجية من قبل أبناء جلدتهم في

هذهِ الجمهوريات ، فخلال القمة الخامسة للدول الناطقة بالتركية في استانبول عام ١٩٩٨، رفض الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف ، النظر في المسائل السياسية عندما لاحظ ورود دعوات من (الأيغوريين) الصينيين تطالب بدعم القادة المؤتمرين لهم محذراً من تسييس القمم تفاديا لمعاداة الصين [٧١] . وكذلك لم تساعد الأواصر المفترضة للتضامن التركي في تحقيق أهدافها ، فلم يبدي قادة الجمهوريات الاسلامية استعداداً لتقويض الأواصر مع المجتمع الدولي في الاعتراف بـ(الجمهورية التركية القبرصية الشمالية) على الرغم من الضغوط التي مارسها الأتراك لانتزاع اعتراف مباشر بها ، الأمر الذي حدى برؤوف دنكطاش ، الى الشعور بالإحباط بقوله " نحن ناسف على حقيقة أن دعاية أولئك الذين يريدون القضاء علينا في قبرص لها صدى في بلدان شقيقة " [٧٢] . .

٥ـ المحدد الاسرائيلي : على الرغم من حقيقة التوافق الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل الذي يغطي معظم اهتماماتهما ومصالحهما المشتركة ، ومنها التعاون الوثيق بين الجانبين لتفعيل أدوارهما في آسيا الوسطى والقوقاز[٧٣]، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة المخاوف الاسرائيلية من أن يكون الدور التركي في المنطقة مرتكزاً على الاسلام على الرغم من الجهود الرسمية التركية لنفي الترابط بين توجهاتها تلك والتطلعات الاسلامية[٧٤] .التخوفات الاسرائيلية هذهِ مبعثها الطبيعة والجذور الاسلامية لمجتمعات هذهِ المنطقة ، التي عجزت السياسات (الالحادية) السوفيتية عن تحجيمها بل رسختها في قناعات الناس من جهة ، ولوجود جهات ومنظمات تركية غير حكومية تدعو الى تبني الاسلام منهجاً للحياة السياسية في هذهِ الجمهوريات وتعزيز الروابط الاسلامية بين أتراك الأناضول وأشقائهم الآخرين[٧٥].

رأت إسرائيل أن ذلك يخل بميزان القوى لصالح القوى الاسلامية المحلية والاقليمية (ايران) وبما يضر الوجود غير الاسلامي فيها [٧٦]، موجهة تحذيراً علنيا لحلفائها تركيا وأذربيجان من مخاطر تبني الدعوات الدينية في هذا الاتجاه ، فقد ورد في بيان لرئيس الأركان الاسرائيلي في أواخر عام ١٩٩١ تحذيراً من " أن تطوير تركيا ، وبصورة خارجة عن السيطرة ، للعلاقات مع الجمهوريات التي أعلنت استقلالها سوف يخل بتوازن القوى الموجود في البلقان والقفقاس و(آسيا الامامية) وآسيا الوسطى والشرق الأوسط والعالم الاسلامي ، وأن من الضروري أن تضَع أنقرة أولاً ثم باكو فسائر عواصم البلاد التركية الأخرى تحت رقابة وثيقة .. أن التطورات يمكن أن تكون خطراً على الوجود غير الاسلامي في هذهِ المناطق"[٧٧] . أن الدور الاسرائيلي في الحؤول بين الأتراك وتقاربهم يعبر عنه أحد المعلقين الأتراك بقوله " إن المعارضين من الأتراك لتوثيق الروابط مع (أتراك الخارج) يلتقون مع النظرة الاسرائيلية المستعدة للتعاون مع تركيا في توثيق روابطها مع آسيا الوسطى فقط في اطار مكافحة (الأصولية) الاسلامية "[٧٨] . ذلك أن علاقات تركيا مع اسرائيل وامتدادها نحو آسيا الوسطى والقوقاز انما يأتي في اطار ايجاد طوق يلتف حول محيطها (اسرائيل) العربي والاسلامي مما يشكل عناصر تخدم بناء مشروع مستقبلي اسرائيلي مهيمن على المنطقة وهو ما لا يتصور تحققه الا بالتخلي عن الاسلام والغاءه كوجود حضاري وثقافي وروحي.

وهكذا يبدو الرفض الاسرائيلي للمكون الاسلامي في علاقات تركيا مع الجمهوريات الاسلامية متوافقاً مع التخوف الغربي منه ومتفاعلاً مع ضعف أمكانيات تركيا ، الاقتصادية تحديداً ، وعدم رغبة أبناء هذهِ الجمهوريات من الخضوع لهيمنة دولة ما ، قد حد من فاعلية الدور التركي فيها .

٧- **المحدد الروسي** :ستبقى روسيا الاتحادية اهم محدد لاتساع النفوذ التركي في الجمهوريات الاسلامية وذلك لمقومات الهيمنة والنفوذ المتاحة لروسيا في تلك المنطقة ، وستظل لها اليد الطولى للتأثير في الجمهوريات ، وما يقلق الاتراك هو التنسيق بين طهران وموسكو بشأن معظم القضايا في جمهوريات آسيا الوسطى لاسيما

القفقاس[٧٩] . وعلى الرغم مما تقدم يبقى القول صائبا" ان جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز لقمة اكبر من قدرة الفم التركي .

الخاتمة

مثلت تركيا بحكم موقعها الجغرافي دور الدولة الحاجزة (Buffer State) بين المعسكرين الشرقي والغربي أبان الحرب الباردة . فلولا دورها الموصوف بـ(المخفر المتقدم) أو بـ(جنّة) الخاصرة الجنوبية الشرقية لحلف شمال الأطلسي،وسيطرتها على أهم ممر بحري استراتيجي (المضايق التركية) وامتدادها القاري الشاسع الذي حال بين السوفيت ومد نفوذهم تجاه أوروبا غربا ومنطقة الشرق الأوسط جنوبا لكانت خريطة العالم الجيو سياسية على غير معالمها الحالية . حتم هذا الدور على تركيا ، آنذاك ، إتباع سياسة خارجية أحادية البعد ـــ إن جاز التعبير ـــ بمعنى أن سياستها الخارجية كانت انعكاسا لحقيقة هذا الموقع ولطبيعة هذا الدور ، فقد كانت الأطماع السوفيتية في الأراضي التركية والرغبة الجامحة في اكتساب تواجد عسكري في منطقة المضايق ومحاولات التغلغل ومد التأثير الأيديولوجي (الشيوعي) في تركيا عاملا رئيسا في دفع الأخيرة للاتجاه نحو الغرب كحليف استراتيجي يصون أمنها القومي ، وقد ترتب على هذا الموقف أن تمحورت السياسة الخارجية التركية حول أهمية وظيفتها الأمنية والعسكرية في إطار الحلف ودوره في خدمة مصالحها التي أخذت تتوافق ، نسبيا ، مع مصالح حلفائها . لذلك كانت جل توجهات سياستها الخارجية تأتي في سياق الأهداف والمصالح الإستراتيجية الغربية . لذلك فأن الخشية من احتمال تضائل هذه الأهمية نتيجة للتغيّرات الدولية والإقليمية التي أحاطت بالنظام الدولي وأثرت في علاقات التفاعل بين قواه الرئيسة قد دفعت صناع القرار والنخب التركية إلى البحث في سبل جديدة تحافظ فيها بلادهم على أهميتها لدى الغرب من جهة ، وأداء وظيفة إقليمية جديدة ترتكز على إمكانياتها الذاتية تحقيقا لمصالحها الخاصة بعيدا عن تحديدات الأدوار التي كان مناطا بها سابقا . لذا عملت تركيا على استثمار الفرص المتاحة أمامها كافة لإثبات استمرار توافرها على أهمية إستراتيجية ، والحيلولة دون تحولها إلى دولة هامشية . بل أكثر من ذلك رغب قادتها في الانتقال بها من دولة (طرفية) إلى دولة (محورية) إقليميا . فعلى مستوى علاقات تركيا مع الولايات المتحدة والغرب عمل الأتراك على الحيلولة دون أن تنسحب التغيرات الدولية المذكورة آنفاً على أهمية موقع تركيا في الإستراتيجية الأمريكية سواء ما يتصل بمستقبل حلف شمال الأطلسي والأدوار المنتظر أداؤها في بيئة ما بعد الحرب الباردة ، أو لجهة ضمان الأمن والاستقرار وفق الرؤية الأمريكية في مناطق محيط تركيا الإقليمي ذات الأهمية الإستراتيجية للمصالح والأمن القومي الأمريكي الموصوفة بعدم الاستقرار كمناطق النفوذ الأمريكي التقليدية (الشرق الأوسط) أو تلك الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز والمشتملة على مكامن للثروات الطبيعية ، وتعاني عدم استقرار سياسي فيها ، وفيما يتعلق بالتوجهات التركية تجاه الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز ؛ فان انهياراً سريعاً للاتحاد السوفيتي وانكشاف عدد كبير من جمهورياته السابقة أمام التفاعلات الدولية والإقليمية أخذت تركيا الفرصة لاندفاع نشط تجاه تلك الجمهوريات لاسيما الناطقة منها بالتركية التي عدتها جزءاً هاما من العالم التركي ، مدفوعة باعتبارات عدة منها الرغبة في الحصول على المنافع الاقتصادية ، وتعويض الدور المفقود كحليف رئيس للغرب ، وتعزيز مكانتها إزاء الاتحاد الأوروبي . فضلا عن الروابط العرقية والثقافية والدينية ورغبة الأتراك – الطورانيون منهم – في إعادة انبعاث الأمة التركية من الادرياتيك إلى الصين كي ما تغدو تركيا فاعلا مهما في أقاليم عدة : البلقان ، الشرق الأوسط ، آسيا الوسطى والقوقاز . إلا إن تركيا ، وبسبب محدودية مواردها واعتماد اقتصادها على القروض والمساعدات الخارجية ، أخذت بترشيد سياستها تجاه المنطقة وذلك بإتباع خطوات تتلاءم مع

إمكانياتها الاقتصادية والفنية بالتركيز على مجالات للتعاون لا تتطلب استثمارات كبيرة كقطاعات التعليم والخدمات أو في مجالات تحقق فيها فوائد اقتصادية مباشرة وسريعة كالاستثمار في مصادر الطاقة (النفط والغاز) سواء من خلال المشاركة في عمليات الإنتاج أو بدخولها المنافسة الكبرى لنقل تلك المصادر عبر أراضيها إلى الأسواق العالمية ، حتى غدت ، بفضل الدعم الأمريكي ، تعد جسرا للطاقة ، إلى جانب ذلك واجهت تركيا منافسة شديدة من إيران وروسيا ، وإذا كانت تركيا قد امتلكت بعض عناصر التفوق على إيران من قبيل طبيعة الروابط العرقية والدينية – المذهبية والدعم الخارجي ، الأمريكي والأوروبي بل وحتى الإسرائيلي لمواجهة النفوذ الإيراني بأنموذجه الراديكالي . فان منافسة روسيا الاتحادية لها كانت اشد وطأة وذلك لاعتبارات منها استمرار النفوذ الروسي في هذه الجمهوريات بعد الحقبة السوفيتية سواء بواسطة سيطرة النخب ذات التنشئة السوفيتية على مراكز القرار فيها وتماثل أنماط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الجمهوريات مع تلك السائدة في روسيا الاتحادية.

هوامش البحث

---

(١) حسام سويلم، القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، مجلة السياسة الدولية،العدد١٦٤ ،القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان–ابريل ٢٠٠٦، ص٨٢.

(٢) محمد خليفة" تركيا وازمة الخليج" مستقبل العالم الاسلامي (مجلة)، مركز دراسات العالم الاسلامي، مالطا، العدد ٢٢ في نيسان ١٩٩١ ، مالطا ، ص١٣٧ .

(٣) تعبير النموذج الدائري ورد في الستينيات من القرن الماضي عن السياسة الخارجية التركية ، اشارة الى المصلحة القومية الحيوية لتركيا في اطار دائرة تتكون من بحر ايجة ومنطقة الشرق الاوسط وجمهوريات آسيا الوسطى الناطقة بالتركية ، فضلا عن مناطق في اوكرانيا وجورجيا وجمهوريات القوقاز في روسيا الاتحادية ، لمزيد من المعلومات ينظر:

Tevik Saracoglu,Turkey and Her Fromtiers in the new World, Foreign Policy, Vol.2, No.3, 1971, p.168.

(٤) لقد تأثرت السياسة التركية في مدة حكم اوزال لتركيا اذ سميت هذه المدة بالحقبة الاوزالية والتي تمتد من عام ١٩٨٣ –١٩٩٣ ، اذ كان دوره السياسي نافذا في عملية اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية اثناء رئاسته للحكومة ثم للدولة وشكل اول حكومة مدنية بعد فوز حزب الوطن الام الذي كان برئاسته. لمزيد من المعلومات،ينظر:مركز البحوث والمعلومات، تركيا اول حكومة مدنية، التقرير الشهري، س١، ع١، بغداد ، كانون الثاني، ١٩٨٤، ص١٩.

(5)Millyet, 5.11.1992,p.1

(٦) حميد فارس حسن سليمان ، السياسة الخارجية التركية مابعد الحرب الباردة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص٣٢١ .

(٧) المصدر نفسه، ص٣٢١.

(٨) سعد عبد المجيد ، أهداف ومرتكزات الاستراتيجية التركية في القوقاز، مجلة السياسة الدولية ،العدد ١٣٨،القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،تشرين الاول– اكتوبر ١٩٩٩،ص١٨٨.

(٩) حميد فارس حسن ، المصدر السابق، ص٣٢١ .

(١٠) وجيه كوثراني، موقع العلاقات العربية التركية في إطار العالم الإسلامي،في أورهان كولوغلو وآخرون ، ندوة العلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥ ، ص٤٥٦.

(١١) طلعت مسلم حرب،" موقف العرب والاتراك من مشروع النظام الشرق اوسطي" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ندوة العلاقات العربية –التركية-حوار مستقبلي ، بيروت ، ١٩٩٥، ص٢٠٧-٢٠٨.

(١٢) الدار العربية للدراسات والنشر، التحديات الاستراتيجية امام الامن القومي العربي ، القاهرة ، العدد ٦٧ في حزيران ١٩٩٣، ص٣.

(١٣) طلال يونس الجليلي ، ناغور نوكاراباخ ، " التنافس والنزاع والمتغيرات الدولية،جمهوريات آسيا الوسطى وقفقاسيا //الجذور التاريخية والعلاقات الاقليمية " ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣،ص١٨١.

(١٤) خليل ابراهيم محمود ، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط للمدة من ١٩٤٥ -١٩٩١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص٢٤٩ .

(١٥) محمد نور الدين ،" تركيا مجددا" في دائرة الخطر الروسي "، مجلة الحياة ، العدد١١٢٩٩ في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٤ .

(16)Werner Gumpel, Economic and political Development in the Central Asian Turkish Publics, Eurasian Studies,Summer 2,1994, p.15.

(١٧) ابراهيم قاعود ، " عودة الروح للجمهوريات الاسلامية " ، مجلة اخر ساعة مصرية ، العدد ٢٩٩١ في شباط ١٩٩٢ ، القاهرة ، ص٢٣ .

(18)Robert Linder , Ein Jahrhundertder Turkei ?Turkei& Iran: Rivalen in Mittelasien and in Trans Kavkasien DW. Documenttation Deutsche Well, Koln,22.3.1993.

(١٩) ناهض محمد صالح، التنافس التركي الايراني في الجمهوريات الاسلامية المستقلة ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧، ص١٣٣.

(٢٠) خليل ابراهيم محمود ، المصدر السابق ، ص٢٥٠ .

(٢١) قوتلاي دوغان، المصدر السابق، ص٢٢٥.

(٢٢) احمد نوري النعيمي،الاسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية –التركية،ندوة العلاقات العربية –التركية ، حوار مستقبلي ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ص٣٤٤-٣٤٥ .

(٢٣) عماد جاد، الجمهوريات الاسلامية والاتحاد الروسي الروابط والمخاوف، مجلة السياسة الدولية،العدد١٢٠،القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٥، ص١٦٧.

(٢٤) محمد السيد سليم ، "العرب فيما بعد العصر السوفيتي " ، السياسة الدولية (مجلة) ، العدد ١٠٨ في نيسان ١٩٩٢ ، القاهرة ، ص١٠٨ .

(٢٥) تقرير وزارة الخارجية العراقية ، التنافس التركي – الايراني في آسيا الوسطى ، في ١٩٩٢/٥/٢٧.

(٢٦) ناهض محمد صالح، التنافس التركي الايراني في الجمهوريات الاسلامية المستقلة ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ، ص١٣٣.

(٢٧) احمد ناجي، " تركيا والجمهوريات الاسلامية السوفيتية المستقلة"، السياسة الدولية (مجلة) ، العدد ١١٠ ، ١٩٩٤ ، القاهرة ، ص٢٠٩ . وبالفعل بعد مدة قصيرة مضت تركيا في تحقيق هذا الهدف ، الى ضم هذه الجمهوريات الى " منظمة التعاون الاقتصادي " التي تأسست في شباط ١٩٩٢ . كما نجحت في اصدار اعلان قمة دول البحر الاسود الاقتصادي في حزيران عام ١٩٩٢ . الذي ضم عشر دول بينها عدد من الجمهوريات الاسلامية وصولا" الى عقد قمة سداسية في انقرة من خمسة روؤساء الجمهوريات الاقرب الى الاصول التركية في مطلع تشرين الثاني ١٩٩٢ ، اذ تم فيها التوافق الجماعي على تطوير التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي بين هذه الدول. ينظر : خليل ابراهيم محمود ، المصدر السابق ، ص٢٥١ . كذلك في تشرين الاول ١٩٩٤ تم عقد قمة في استانبول وحضرته تركيا وروؤساء خمس جمهوريات من آسيا الوسطى عدا طاجكستان التي تتحدث بالفارسية ومحل تنافس روسي ايراني. ينظر : الشرق الاوسط ، العدد ٥٨٠٦ لندن ، في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٤.

(٢٨) محمد خالد الأزعر،" العرب ودوائر التحرك الإقليمي للسياسة التركية" ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، العدد ٧٧في آذار ١٩٩٤ ، ص١٤٥ .

(٢٩) صالح زهر الدين ، "مشروع إسرائيل الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه" ، المركز العربي للأبحاث والدراسات والتوثيق ، بيروت ١٩٩٦ ، ص٢١٨ ؛ ابراهيم خليل احمد ، "صراع النفوذ التركي – الايراني في جمهوريات قفقاسيا وآسيا الوسطى الاسلامية " ، في : جمهوريات اسيا الوسطى وقفقاسيا : الجذور التاريخية والعلاقات الاقليمية – مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣ ، ص١٢٧.

(٣٠) سعد عبد المجيد ، "اهداف ومرتكزات الاستراتيجية التركية في القوقاز " ، السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد ١٣٨ ، اكتوبر ١٩٩٩ ، ص٢١٠؛ Turkish Review, Ankara, Winter, 1993, P.100.

(٣١) جاسر الشاهد، السياسة التركية تجاة جمهوريات وسط آسيا ، مجلة السياسة الدولية،العدد١٣١،القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير ١٩٩٨، ص١٩٩.

(٣٢) احمد نوري النعيمي، الصراع الدولي على الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى الانموذج التركي، سلسلة دراسات استراتيجية،العدد٥٣،جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٣، ص٣٨-٣٩.

(٣٣) حسين معلوم، الشرق الاوسط على خارطة توسيع الناتو ، مجلة السياسة الدولية،العدد١٢٩،القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تموز- يوليو ١٩٩٧، ص٨٩.

(٣٤) معتمد عبد الحيمد ، تحديات وفرص ايران في آسيا الوسطى والقوقاز، نشرة افاق استراتيجية،العدد١٠، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، حزيران، ٢٠٠٦، ص٢٣.

(٣٥) نبيل محمد سليم ، تطور العلاقات التركية – الاميريكية في ظل التغييرات الدولية المعاصرة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ، ص١٤٨ .

(٣٦) كامل ناعور، " ٣ مليارات دولار خليجية للانكشارية الجديدة " ، الترك عائدون عبر الخليج ، الكفاح العربي ، العدد ٧٥٨ في شباط ١٩٩٣ ، ص٢٤ .

(٣٧) قوتلاي دوغان، المصدر السابق، ص٢٢٤.

(٣٨) جلال عبد الله معوض ، " دور تركيا في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج ، الجوانب السياسية والاقتصادية " ، شؤون عربية ، العدد ٦٩ في اذار ١٩٩٢ ، ص٢٣٤ .

(٣٩) احمد نوري النعيمي، الصراع الدولي على الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى الانموذج التركي، سلسلة دراسات استراتيجية،العدد٥٣،جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٣، ص٣٨-٣٩.

(٤٠) ايمان يحيى ، "مستقبل الجمهوريات الاسلامية السوفيتية : خريطة جيوسياسية – اقتصادية اجتماعية" ، مجلة العالم الاسلامي ، مالطا ، العدد (٥) ، كانون الاول ١٩٩٢ ، ص١٤٨ .

(٤١) احمد ناجي ، المصدر السابق ، ص٢٠٧ .

(٤٢) ايمان يحيى ، المصدر السابق ، ص١٤٨ .

(٤٣) محمد نور الدين،تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، ، ص٣١ .

(٤٤) خليل ابراهيم محمود ، المصدر السابق ، ص٢٥٤ .

(٤٥) جلال عبد الله معوض ، ، المصدر السابق ، ص٢٤٨ .

(٤٦) احمد ناجي ، المصدر السابق ، ص٢٠٧ .

(٤٧) جاسر الشاهد، السياسة التركية تجاة جمهوريات وسط آسيا ، مجلة السياسة الدولية،العدد١٣١،القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير ١٩٩٨، ص١٩٩.

(٤٨) خليل ابراهيم محمود ، المصدر السابق ، ص٢٥٣ .

(٤٩) نبيل محمد سليم ، " منطلقات التوجه التركي نحو الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي والافاق المحتملة" ، في : عبد الجبار عبد مصطفى وآخرون ، جمهوريات آسيا الوسطى وقفقاسيا : الجذور التاريخية والعلاقات الاقليمية ، مركز الدراسات التركية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣ ، ص٢٠٩ .

(50)dris Bal , " The Turkish Model & Republic of Turkish " , Perceptions , Vol : 111 , No : 3 , 1998 .p.116.

(٥١) نقلاً عن: حميد شهاب احمد، التنافس الاقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى ، مجلة دراسات دولية،العدد٢٨،(جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية)، ايلول ٢٠٠٥، ص١١

(٥٢) Heinz Kramer , will Central Asia become Turkey's sphere of influence, Perceptions, Journal of international Affairs, Vol.1, No.1, Ankara, March- May 1996, P.6 internet

(٥٣) عبد الله صالح ، بعد قمة مايو أهداف خطة توسيع الناتو، مجلة السياسة الدولية،العدد١٢٩،(القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، يوليو ١٩٩٧، ص٨٦.

(٥٤) طالب حافظ، المصدر السابق،ص١١٦.

(٥٥) - F.Stephen Larrabee and and Ian O. Lesser, Turkish Foreign Policy in an Age of uncertainty, op.cit., P.102.

(56)- Stephen F. Larrabee & Ian O. Lesser , Turkish Foreign Policy In An Certainty , Center For Middle East Public Policy , National Security Reserch Policy - RAND Washington , 2002 , p.100-101.

(٥٧) جعفر عبد الرزاق ، " الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى ...والاستقطاب " : (Internete)

(٥٨) محمد نور الدين ، "تركيا في الزمن المتحول : قلق الهوية وصراع الخيارات " ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت – لندن ، ١٩٩٧ ، ص٢١٣ .

(٥٩) المصدر نفسه ، ص٢١٣ .

(٦٠) ايمان يحيى ، المصدر السابق ، ص١٦٢ .

(٦١) تقع أرمينيا بين تركيا من جهة وأذربيجان من جهة أخرى ، ورغم وجود جيب أذري في أرمينيا (جمهورية نخجوان) مجاور لتركيا الا أن ما يحول بينه ، وتالياً تركيا ، وبين التواصل مع أذربيجان احاطة ارمينيا به شمالاً وشرقاً ، وايران جنوباً وبهذا الوضع غدت تركيا عاجزة عن الارتباط المباشر مع الجمهوريات الاسلامية . ينظر : حميد فارس حسن ، المصدر السابق ، ص٣٣٩ .

(٦٢) للمزيد بشأن المشكلات العالقة بين تركيا وآرمينيا ينظر : يوسف ابراهيم الجهماني ، "تركيا والأرمن" ، دار حوران ، دمشق ، ٢٠٠١ ، ص٣٣٩ .

(٦٣) مالك مفتي،" الجرأة والحذرفي سياسة تركيا الخارجية"،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ، ١٩٩٨ ، ص٧٠ .

(٦٤) جفال عمار ، " التنافس الايراني ــ التركي في آسيا الوسطى والقوقاز " ، شؤون الاوسط ، بيروت ، عدد ٧٤ ، آب ١٩٩٨ ، ص١٠٧ .

(٦٥) اسماعيل جم ، " تركيا الابحار الى القرن الحادي والعشرين " ، (ترجمة) باهر شوقي ، قراءات استراتيجية ، مركز الاهرام ، القاهرة ، في : www. Ahram . orge.eg /acpss /

(٦٦) محمد نور الدين ، المصدر السابق ، ص٢١٣-٢١٤ .

(٦٧) المصدر نفسه ، ص٢١٤ .

(٦٨) سبق للسيناتور الاميركي بريسلر أن حذر مطلع عام ١٩٩٢ من إمكانية قيام تحالف إسلامي مسلح نوويا يضم تركيا ، والباكستان ، وايران ، والجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى . بينما نبه آخرون الىأن تركيا تتجاوز الدور الموكل اليها في خدمة المصالح الامريكية ، مشددين على انه عندما يتعلق الامر بخطط للتنمية أومشاركة في الانتاج ، وأكتساب نفوذ امني وعسكري في آسيا الوسطى فان إسرائيل ، وليس تركيا هي التي يجب ان تتقدم .ينظر:خير الدين عبد الرحمن ، " القوى الفاعلة في الشؤون الاستراتيجية والدولية " ، دار الجليل ، ١٩٩٦ ، ص ، ٢٣١.

(٦٩) محمد نور الدين، المصدر السابق ، ص ٢١٤.

(٧٠) غاريت ويرنو ، المصدر السابق ، ص٢٠٥ .

(٧١) المصدر نفسه ، ص٢٠٦ .

(٧٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠٦ــ ٢٠٧.

(٧٣) بشأن النفوذ والدور الاسرائيلي في الجمهوريات الاسلامية ، طبيعته وأهدافهُ وتأثيراته على المنطقة . ينظر: محمد رفعت الامام ، "الاستراتيجية الاسرائيلية في القوقاز : اللعب على المتناقضات " ، السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد ١٥٤ ، اكتوبر ٢٠٠٣ ، ص١٢٨ – ١٣٥ .

(٧٤) خير الدين عبد الرحمن ، المصدر السابق ،ص ٢٣١-٢٣٢ .

(٧٥) يأتي في مقدمة الأنشطة غير الحكومية تلك التي تقوم بها جماعة فتح الله كولن ذات الانشطة المتنوعة ليست في تركيا وحدها بل على صعيد العالم الاسلامي والجمهوريات الاسلامية بشكل خاص ولعل النشاط الأبرز هنا هو الجانب التعليمي حتى عرف بامتلاكه لـــ(أمبراطورية مدارس) يربو عددها على المئات منها (٢٥٠) مدرسة خارج تركيا تحظى الجمهوريات الاسلامية بنسبة كبيرة منها فضلاً عن خمس جامعات في (العالم التركي) . ينظر : محمد نور الدين ، " تركيا : الجمهورية الحائرة ، مقاربات في الدين والسياسة و العلاقات الخارجية"،مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص١٨٩ – ١٩٠ .

(٧٦) لعل من أهم أهداف اسرائيل في مد نفوذها شطر آسيا الوسطى القوقاز هو العمل على تحجيم الاسلام في هذهِ المنطقة والحيلولة دون اقامة حلف اسلامي يمتد من قلب أوراسيا حتى الوطن العربي . للمزيد ينظر : حسين حافظ وهيب العكيلي ، " العلاقات التركية ـــ الاسرائيلية واثرها على الامن القومي العربي للفترة من١٩٨٠ــ١٩٩٦،رسالة دكتوراه (غير منشورة)،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١، ص١٥٤.

(٧٧) محمد نور الدين ، "تركيا في الزمن المتحول " ، ص٢١٧ .

(٧٨) المصدر نفسه ، ص٢١٧ .

(٧٩) ناصيف حتى ، " الوطن العربي وتركيا في استراتيجيات القوى العظمى " ، في كتاب : العلاقات العربية – التركية ، حوار مستقبلي ، ندوة دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص٤٨٨ .